الأنباء
الاحد 6 يناير 2013

اتفق الجانبان على ضرورة التوصل لحل عاجل للقضية السورية يضمن الانتقال السلمي للسلطة

مصر والسعودية تؤكدان إزالة العقبات أمام الاستثمارات المشتركة

الرياض ـ أ.ش.أ: أكدت مصر والسعودية على قوة ومتانة العلاقات التي تمتد لتاريخ عريق وطويل بين البلدين الشقيقين، حيث تربطها أواصر قوية واحترام متبادل وعلاقات وثيقة على كافة المستويات وفي جميع المجالات لما فيه خدمة المصالح المشتركة والقضايا العربية والإسلامية والأمن والسلم الدوليين كما أكدتا على إزالة جميع المعوقات التي تقف امام تدفق الاستثمارات المشتركة وزيادة التبادل التجاري.

جاء ذلك خلال الاجتماع الوزاري الأول للجنة المتابعة والتشاور السياسي التي عقدت أمس برئاسة وزيري الخارجية المصري محمد كامل عمرو ونظيره السعودي الأمير سعود الفيصل.

وبحثت اللجنة العديد من موضوعات التعاون المشترك بما في ذلك أعمال اللجنة السعودية-المصرية المشتركة التي يرأسها وزيرا التجارة في البلدين، وسبل تسهيل وزيادة الاستثمارات، وبرنامج الدعم الاقتصادي السعودي لمصر وغيرها من العديد من القضايا التي تصب في خدمة شعبي البلدين، وترتقي إلى طموحات القيادتين.

وتم الاتفاق على ان تستأنف اللجنة المشتركة اعمالها خلال الأسابيع القليلة القادمة.

كما اتفق الجانبان على ضرورة التوصل الى حل عاجل للقضية السورية يستجيب لطموحات وتطلعات الشعب السوري ويحافظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية ويضمن الانتقال السلمي للسلطة بعد ان فقد النظام السوري شرعيته على مستوى الداخل والخارج.

ويدلل على ذلك إعلان الأمم المتحدة الأخير بوصول عدد القتلى إلى ستين ألفا، علاوة على الملايين من اللاجئين والنازحين. وقد استعرض الجانبان نتائج الجهود والاتصالات الدولية القائمة، وضرورة الدفع بها وبما يحقق تطلعات الشعب السوري نحو حقن الدماء والحفاظ على الأمن والاستقرار، وعلى وحدة الأراضي السورية وسيادتها واستقلالها، مع التأكيد على أهمية الانتقال السلمي للسلطة وذلك بعد أن فقد النظام السوري شرعيته داخليا وعالميا.

كما ناقشت اللجنة القضية الفلسطينية وخصوصا التصعيدات الإسرائيلية الأخيرة والخطيرة ببناء المزيد من المستعمرات والاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلسطينية، علاوة على سياسة الابتزاز التي تمارسها إسرائيل بمنع تحويلات الأموال الفلسطينية للفلسطينيين، في محاولة لفرض عقوبة عليها لمجرد نيلها حقا مشروعا بالحصول على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وبدعم واسع من المجتمع الدولي.

وفي نفس الإطار تم بحث تطورات المصالحة الفلسطينية التي مازالت متعثرة للأسف الشديد، والجهود الحثيثة التي تبذلها مصر في محاولة لتقريب وجهات النظر، وإتمامها على النحو الذي يعيد للفلسطينيين لحمتهم.

وتناولت المباحثات الملف النووي الإيراني، وخصوصا لجهة ما عبرت عنه دول مجلس التعاون في قمتها الأخيرة من قلق على الخطورة البيئية لهذا البرنامج على دول الخليج، بالإضافة لخطورته على أمن وسلم المنطقة والعالم في ظل عدم تجاوب إيران مع جهود مجموعة (5+1) لحل الأزمة ديبلوماسيا، يضاف إلى ذلك السياسات الإيرانية الرامية إلى محاولة التدخل في شأن دول المنطقة بشتى السبل وإثارة القلاقل والمشكلات بها.

وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ونظيره المصري محمد كامل عمرو في المؤتمر الصحافي في الرياض (رويترز)

تعديل حكومي بمصر يشمل 10 وزراء اليوم

القاهرة ـ أ.ش.أ: قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن التعديل الوزاري المرتقب سيشمل 10 وزراء وأن الوزراء الجدد سيؤدون اليمين الدستورية أمام الرئيس د.محمد مرسي اليوم.

كما اضافت الوكالة أن من بين الوزراء الجدد: د.حاتم عبداللطيف وزيرا للنقل، وأحمد امام وزيرا للكهرباء والطاقة، ود.محمد علي بشر للتنمية المحلية، واللواء وائل المعداوي وزيرا للطيران المدني، وخالد محمد فهمي وزيرا للبيئة.

«المؤتمر المصري»: «الإنقاذ» تلقت عرضاً من «الحرية والعدالة» للتحالف الانتخابي

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى محمد عبد اللطيف عضو الهيئة العليا لحزب المؤتمر وعضو جبهة الإنقاذ الوطني ما يثار حول رفض جبهة الإنقاذ للانخراط في جلسات الحوار الوطني، مؤكدا أن الجبهة لا تمانع من الحوار مادام يتم إجراء هذا الحوار وفق أجندة واضحة.

وقال القيادي بحزب المؤتمر المصري امس ان جلسات الحوار التي تعقد حاليا ليست هي الحوار المطلوب على الإطلاق، منوها بأن مبادرة السيد عمرو موسى والتي شملت أمورا تنظيمية للحوار بين المعارضة والحكومة قوبلت بعدم الرد من جانب الحكومة، حسبما افاد.

وردا على تصريحات أحمد سبيع المستشار الإعلامي لحزب الحرية والعدالة بأن حزبه الذي يعد الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين لم يعرض الدخول في أي تحالفات مع القوى المدنية بشأن الانتخابات البرلمانية القادمة، قال عبد اللطيف إن القوى المدنية وجبهة الإنقاذ الوطني تلقت دعوة من جانب حزب الحرية والعدالة للتحالف والتنسيق لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة شريطة دخولها في الحوار الوطني وهذا عكس ما ذكره المستشار الإعلامي للحرية والعدالة».

وأوضح إن هناك العديد من الاختلافات في الآراء والأيديولوجيات السياسية وهذا ما شاهدناه بالفعل في الجمعية التأسيسية مما يجعل مسألة التحالف بين تيار الإسلام السياسي وجبهة الانقاذ الوطني أمرا يستحيل حدوثه على الإطلاق.

تأجيل النظر بقرارات التحفظ على أموال 26 من رموز النظام المصري السابق

القاهرة ـ يو.بي.أي: أرجأت محكمة مصرية امس النظر بقرار التحفظ على أموال وممتلكات 26 من كبار رموز وأعضاء النظام السابق إلى الخامس من فبراير المقبل. وقررت محكمة جنايات جنوب القاهرة برئاسة المستشار محمد القاياتي القشيري امس تأجيل أولى جلسات نظر قرار النائب العام المصري بالتحفظ على أموال وممتلكات 26 شخصية من الرموز السياسية والإعلامية التابعة للنظام السابق وأعضاء ورموز صحافية في قضية اتهامهم بالحصول على هدايا باهظة الثمن من مؤسسة الأهرام الصحافية، وذلك إلى جلسة تعقدها في الخامس من فبراير المقبل 5 فبراير المقبل للاطلاع. كان النائب العام المصري المستشار طلعت عبدالله أصدر الاسبوع الماضي قرارات بمنع أعضاء ورموز في النظام السابق من التصرف بأموالهم السائلة والعقارية والمنقولة ومنعهم من السفر إلى خارج البلاد ووضع المسافرين منهم على قوائم الترقب بالمطارات والمرافئ.

ومن بين من شملتهم القرارات الرئيس السابق حسني مبارك وزوجته ونجلاه وزوجتاهما ورئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ورئيسا مجلسي البرلمان (الشعب والشورى) أحمد فتحي سرور وصفوت الشريف ورؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير صحف الأهرام إبراهيم نافع والأخبار محمد عهدي فضلي والجمهورية سمير رجب ورئيس تحرير صحيفة ومجلة روز اليوسف عبدالله كمال.

«التجمع» يرفض التقدم باقتراحات بشأن إدخال تعديلات دستورية

القاهرة ـ د.ب.أ: أعلن حزب التجمع اليساري المصري رفضه التقدم بأي اقتراحات بشأن التعديلات الدستورية المقترحة والتي يتبناها نائب الرئيس المصري المستقيل من منصبه محمود مكي في إطار الحوار الوطني الذي يجريه مع عدد من القوى السياسية بينما قاطعت الحوار قوى وأحزاب مدنية. وبعث رئيس حزب التجمع رفعت السعيد رسالة امس إلى نائب الرئيس المصري أبلغه فيها رفض حزبه التقدم بأي اقتراحات بشأن التعديلات الدستورية المقترحة حول المواد الخلافية في الدستور الجديد الذي تم إقراره الشهر الماضي عقب الاستفتاء عليه.

وأضاف السعيد في رسالته: «لعلكم تتفقون معي إنه لم يحدث مطلقا أن أسرعت القوى الحاكمة في أي بلد من البلدان بإصدار دستور تمت صياغته بتعجل واستحواذ مثيرين للدهشة والدفع به لاستفتاء متعجل هو أيضا دون أي اعتداد بالآراء المعترضة ثم يقوم أصحاب هذه الخطة بدعوة المعترضين للمناقشة حول تعديل مواد في هذا الدستور». وتابع: «ومن حقنا أن نسأل لماذا كانت العجلة؟ ولماذا تطرح الآن تعديلات بعد أن تم الاستفتاء على الدستور وتحصن بهذا الاستفتاء مع استمرار تحفظاتنا على كل ما كان في مجرى عملية الاستفتاء».

وذكر السعيد في رسالته أيضا مخاطبا مكي: «ولعلكم يا سيادة المستشار تشاركوننا التساؤل في كيفية التصرف في مقترحات التعديلات حتى إن تم الاتفاق عليها ومن يضمن الآن طبيعة تشكيل مجلس النواب المقبل وتوزيع القوى فيه ومدى قدرته أو رغبته في إعادة النظر في الدستور؟».

وأنهى رئيس حزب التجمع رسالته قائلا: «مع كل الاحترام لشخصكم ونواياكم فأنني أرجو أن تتقبل اعتذاري عن أي مشاركة في هذا الأمر».

زويل: لا علاقة للإسلام بما تشهده مصر من اضطرابات.. والأحداث الحالية «دراماتيكية»

واشنطن ـ أ.ش.أ: أكد العالم المصري د.أحمد زويل خطأ الاعتقاد بأن ثمة علاقة للدين بالاضطراب الذي تشهده الساحة السياسية المصرية.. قائلا إن الإسلام ليس هو المشكلة.

وقال زويل الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء عام 1999 ـ في مقال أوردته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية على موقعها الإلكتروني امس الأول ـ إن الاضطراب مبعثه الهوة بين الطموحات المتغيرة بإيقاع سريع من جانب الذي قاموا بالثورة، والطريقة القديمة ذات الإيقاع البطيء التي يراد انتهاجها في بناء مجتمع جديد.

ونفى زويل الاعتقاد القائل ان استمرار اضطراب الشارع السياسي المصري يعود في الأساس إلى الأزمة الدستورية كما يرى البعض، مشيرا إلى أن الدستور الجديد لا يختلف كثيرا عن أقرانه في دول ديموقراطية قائمة، مرجعا هذا الاضطراب إلى ما أحدثته الثورة بالمصريين، حيث بددت هواجس الخوف في قلوبهم ليحل محله إحساس جديد بالقوة والقدرة على تقرير المصير.

ووصف زويل أحداث المسرح السياسي المصري في الوقت الراهن بأنها «دراماتيكية».. متسائلا: «إلى أين تتجه مصر؟».

وأكد زويل (67 عاما) أنه طيلة حياته لم ير المصريين على تلك الحالة من الشعور الحاد بالانتماء. معتبرا ذلك بمنزلة الثمرة الأهم في جني الثورة، وأن الشعب المصري متعطش للديموقراطية الحقيقية بعدما أعادت إليه الثورة حق المطالبة بحقوقه.

وأوضح أن الشعب بعد صبر 30 عاما في ظل نظام الرئيس السابق حسني مبارك، لم يعد بإمكانه تحمل المزيد، مشيرا إلى المنوال البطيء الذي أديرت به الأمور حتى الآن، والذي لم يرق إلى المستوى الذي طمح إليه الشعب الثائر.

«الإمارات اليوم»: الوفد الرئاسي المصري اهتم بالموقوفين الإخوان وتجاهل 350 مصرياً آخرين

الإمارات ترفض الإفراج عن 11 إخوانياً: مصيرهم بيد القضاء

دبي ـ وكالات: رفضت الامارات طلبا مصريا بالافراج عن 11 مصريا متهمين بقيادة خلية للاخوان المسلمين في البلاد تعمل لحساب الجماعة الام في القاهرة، مشيرة الى ان مصيرهم بيد القضاء.

وذكرت صحيفة «الخليج» التي كانت اعلنت الاسبوع الماضي توقيف المصريين، ان الامارات ردت على طلب الوفد المصري الذي زار البلاد الاربعاء الماضي انه «لا افراج سياسيا والكلمة للقضاء».

وبحسب الصحيفة، فإن «الافراج السياسي غير وارد حسب التقاليد والاعراف والسلوكيات والانظمة المعمول بها في الامارات».

وذكرت الصحيفة ان الموقوفين الـ11 يتم التحقيق معهم حاليا في نيابة امن الدولة «بتهم خطيرة ضد امن الدولة» و«القضايا المعروضة امام القضاء لا تنتهي الا بأحكام قضائية».

من جهتها، اكدت صحيفة «الامارات اليوم» الصادرة في دبي هذه المعلومات نفسها.

وافادت الصحيفة بأن الوفد المصري الرفيع الذي التقى الاربعاء الماضي نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «جاء بجدول اعمال مكون من بند واحد يتعلق بالافراج عن المتهمين المصريين الـ 11».

كما ذكرت الصحيفة ان الوفد الذي ترأسه مساعد رئيس جمهورية مصر للشؤون الخارجية والتعاون الدولي عصام الحداد «طلب ايضاحات حول خلفية اتهامهم بتدريب اسلاميين محليين على كيفية الاطاحة بحكومات عربية».

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين اماراتيين «استغرابهم» لتطرق الوفد المصري الى قضية الموقوفين الـ11 بينما يوجد في الامارات 350 موقوفا مصريا بتهم مختلفة «لم يتطرق اليهم الوفد الزائر».

وشدد المسؤولون الإماراتيون خلال المباحثات على أن «الإمارات دولة مؤسسات وقانون، مؤكدين أن ملف الخلية بات في يد القضاء، وهو صاحب القرار الفيصل في القضية».

وأوضح المسؤولون أن «المتهمين الذين تثبت إدانتهم ستتم معاقبتهم وفقا لقوانين الإمارات، أما من تثبت براءته فسيتم إطلاق سراحه».

وأكد المسؤولون الإماراتيون للوفد عمق العلاقات بين دولة الإمارات ومصر، مشددين في الوقت نفسه على أن أمن الإمارات «خط أحمر».

وأضافت صحيفة «الامارات اليوم» ان الموقوفين شكلوا خلية تتمتع بـ «هيكلة تنظيمية ومنهجية عمل منظمة»، وتعمل على تجنيد أبناء الجالية المصرية في الإمارات، للانضمام إلى صفوف تنظيم الإخوان المسلمين، و«أسست الخلية شركات لتحويل أموال بطرق غير مشروعة إلى التنظيم الأم في مصر».

وذكرت الصحيفة أن الموقوفين هم د.عبدالله محمد إبراهيم زعزع، أخصائي أسنان والصحافي أحمد لبيب جعفر، مدير مركز البحار السبع للاستشارات والتدريب وم.إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم أحمد، مهندس اتصالات بشركة بترول وأحمد طه مدرس رياضيات بمنطقة عجمان التعليمية ود.علي أحمد سنبل، طبيب أخصائي باطني بوزارة الصحة، وم.مراد محمد حامد، صاحب شركة الفاتح للإنشاءات، ود.صالح فرج ضيف الله، مدير إدارة الرقابة في بنك دبي الإسلامي وم.صلاح رزق المشد، مهندس الكتروميكانيك ببلدية دبي، وعبدالله محمد العربي، مشرف عام لمادة التربية الإسلامية بمدارس الأهلية ود.محمد محمود علي شهدة، استشاري أمراض نفسية بمستشفى راشد في إمارة دبي، ود.مدحت العاجز، مدرس بكلية الصيدلة في جامعة عجمان.

قال إن أزمة الدولار رفعت الأسعار 50٪ في بعض المواد

رئيس شعبة المستوردين: 1000 رجل أعمال يحتكرون السلع الاستهلاكية في مصر

القاهرة ـ العربية.نت: حذر رئيس شعبة المستوردين، أحمد شيحة، من استمرار إصدار الحكومة المصرية قرارات خاطئة تقف أمام تعافي الاقتصاد المصري، لافتا إلى أن أزمة الدولار رفعت أسعار السلع بنسبة لا تقل عن 50٪ في بعض السلع، ومطالبا الحكومة بأن تبحث عن حلول فورية لهذه الأزمات التي تنذر بقرب ثورة الجياع.

وشدد شيحة في حوار مع «العربية.نت» على ضرورة القضاء على العمليات الاحتكارية، مؤكدا أن نحو ألف رجل أعمال يسيطرون على كل ما يستهلكه الشعب المصري، وأن 80٪ من رجال الأعمال المحيطين بالنظام الجديد من رجال أعمال النظام السابق.

وطالب بضرورة غلق كل الملفات التي تتعلق بالاستثمارات العربية والأجنبية على الفور، لأن هذه الأخطاء حدثت في العهد السابق، وأنا كمستثمر لست مسؤولا عن أخطاء الحكومات وفساد الأنظمة، لأن هناك أسسا وقوانين اعتمد عليها كل مستثمر حين بدأ يستثمر في مصر، ولا يوجد في الاستثمار ما يسمى عقوبة، كأن تقوم الحكومة بمنع الاستثمار أو تعيقه بقرارات وقوانين، ولكن هناك ما يسمى مخالفة، وعند وجود مخالفات تتم تسويتها وديا ومن خلال فرض غرامات على سبيل المثال.

وقال شيحة إن هناك ألف شخص يسيطرون على كل السلع التي يستخدمها المصريون، والحكومة تعرف أسماء المحتكرين، لأنه سبق أن تقدمنا بمذكرات تفصيلية تتضمن أسماء المحتكرين، ولكن هناك تضليلا، خاصة أن بعض المحتكرين يسيطرون على قرارات وزير الاستثمار.

وأكد ارتفاع حجم التهريب في مصر، خاصة في الأسلحة والمخدرات. وقال إن حجم ما يتم ضبطه لا يوازي نحو 15 فقط مما يتم تهريبه بنجاح.

وحذر شيحة من استمرار ارتفاع فاتورة الاستيراد، مؤكدا أن مصر توفر نحو 70٪ مما يستهلكه السوق المحلي من الخارج، حيث يتم استيراد كامل حصة القمح، و50٪ من السكر مستوردة، و50٪ من اللحوم والدجاج، والقطاع الدوائي بالكامل يعتمد على الاستيراد.

وقال إن أسعار السلع ارتفعت بنسب تتراوح بين 20 و50٪، بسبب زيادة الضرائب بنحو 20٪، حيث ارتفع سعر طن السكر خلال أسبوع واحد من 3900 إلى 4300 جنيه مرة واحدة، وطن الحديد ارتفع من 4100 جنيه إلى 4500 جنيه، وارتفعت أسعار الزيوت وكل المواد الغذائية، وهناك سلع تجاوزت الارتفاعات فيها نحو 70 أو 80٪ لعدم وجود بديل لها مثل الملابس والأحذية.

وأوضح أن قطاعي السياحة والتصدير على سبيل المثال من القطاعات التي توقفت وأصيبت بشلل كامل، والسياحة كان يعيش على عائداتها أكثر من 15 مليون مواطن، إلى جانب أن 92 صناعة مرتبطة في الأساس بحركة السياحة، وأغلب هذه الصناعات تعاني بسبب تراجع معدلات الإشغال وانخفاض عدد السائحين بشكل عام.

وأشار شيحة إلى أن رجال الأعمال لم يشاركوا في صناعة الدستور الجديد، لأنهم لم يتلقوا الدعوة للمشاركة في إعداده، لافتا إلى أنه كان يجب اختيار رجل الأعمال حسن مالك ضمن الجمعية التأسيسية للدستور كممثل لمجتمع رجال الأعمال، لذلك نحن لا نعرف هل سنعتمد على الاقتصاد الحر أو الرأسمالي أو الاشتراكي، خاصة أنه لا يوجد نص صريح يتعلق باتجاهات الاقتصاد في الدستور الجديد، ولا يوجد نص يحمي الاستثمارات.

وشدد على أن طرق دعم الصادرات التي تقدمها الحكومة ثبت فشلها بالتجربة، حيث لا يستطيع المنتج المصري المنافسة في الأسواق الخارجية، لأن هذا القطاع يعتمد على محورين أساسيين وهما منتج جيد وتكلفة أقل، وبالتأكيد فإن التكلفة مرتفعة بالنسبة للمنتج المصري، خاصة أن المنتجات الصينية تستحوذ على نحو 70٪ من إجمالي ما نستورده في السلع الهندسية، و30٪ في سوق الصناعات الغذائية.

عمرو موسى ينفي رغبة المعارضة في إسقاط الرئيس المنتخب

القاهرة ـ أ.ش.أ: جدد عمرو موسى رئيس حزب المؤتمر وعضو جبهة الإنقاذ الوطني تأكيده امس على أن المعارضة لا تتحدى شرعية الرئيس المنتخب د.محمد مرسي ولا تريد إسقاطه كما يزعم البعض، مشيرا في الوقت نفسه إلى ضرورة اعتراف النظام الذي يقوم على الديموقراطية بشرعية المعارضة أيضا. وقال موسى في حديث لصحيفة تركيش ويكلي التركية نشرته امس «نحن لا نتآمر لإسقاط النظام، وعندما نعارض سياساته لا يعني اننا نقوم بمؤامرة ضده، فنحن نعارض وفقا للقواعد الديموقراطية». وحذر من أن «الوضع الاقتصادي في مصر خطير للغاية والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وتحتاج للمناقشة وتكاتف جميع القوى لإنقاذ مصر»، مشيرا إلى أن المسألة الاقتصادية تتعدى أهمية الدستور الذي يجب مراجعة بعض مواده، حسبما قال. وأضاف أن عدم إدارة البلاد بكفاءة جيدة سيقودها لمنحدر خطير، مطالبا بوجوب مصارحة الشعب بحقيقة الوضع الاقتصادي القائم وخطط الحكومة للتعامل معه، واقترح عقد هدنة سياسية بين الحكومة والمعارضة تكون جبهة الإنقاذ الوطني خلالها شريكا أساسيا للعمل معا والتوصل لإيجاد حلول فاعلة للخروج من هذه الأزمة الراهنة التي تعصف بمصر. وجدد موسى مطالبته بتشكيل حكومة طوارئ برئاسة د.محمد مرسي رئيس الجمهورية لمدة عام تمثل جميع الأطياف والتيارات السياسية للتعامل مع تلك الأزمات التي تمر بها البلاد. وأضاف أنه لابد من تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة 6 أشهر لأن البلاد ليست بحاجة لانتخابات بقدر حاجتها لحلول للتغلب على تلك المشكلات والأزمات الاقتصادية التي لم تعهدها من قبل. وطالب المرشح الرئاسي السابق عمرو موسى بضرورة الإسراع بتشغيل المصانع وتدوير عجلة الإنتاج والاهتمام بالزراعة وبحقوق الفلاح المصري وتنشيط حركة السياحة التي كادت أن تتوقف فضلا عن تحسين ظروف العمل للمواطن وزيادة راتبه.

«الداخلية المصرية» تدرس وضع كاميرات مراقبة بميادين القاهرة

القاهرة ـ وكالات: قال اللواء احمد بهجت مساعد وزير الداخلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ان وزارة الداخلية تدرس وضع كاميرات مراقبة بالشوارع والميادين. وأوضح ان الوزارة رصدت 2536 موقعا من المفترض ان يتم وضع كاميرات فيها بالشوارع والميادين والمحاور الأساسية للطرق بالقاهرة الكبرى كمرحلة اولى لرصد الحالة المرورية والمخالفات ومراقبة ما يخص الأمن العام.

وذكرت صحيفة «اليوم السابع» ان بهجت قال اثناء حديثه لبرنامج «خارج الاطار» ان الوزارة من خلال هذه الكاميرات تستطيع ان ترصد الواقع وتوثق الاحداث بالصوت والصورة لأي خروج على القانون، لافتا النظر الى انه يرفض كلمة مراقبة، لأنها تعني التجسس. وأشار الى ان هذه الكاميرات سيتم بدء العمل فيها بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وكل ما من شأنه دعم هذه الدراسة.